الفصل 6

هل شبكة الإنترنت منحازة سياسيًّا؟

الديموقراطية الإلكترونية، واستخدام الشبكة في خدمة الاستبداد، والنشاط السياسي على شبكة الإنترنت.

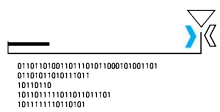

- مواطنون إلكترونيون. التصويت بوساطة شبكة الإنترنت، وتسييس الإنترنت، والديموقراطية التشاركية.
- هل يمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تُسقِط حكومات؟
- هل هو عمل سياسي شعبي على شبكة الإنترنت أم أنه كسل سياسي؟
- القرصنة، ونشر التسريبات على شبكة الإنترنت، والإرهاب الإلكتروني.
- فنون الاحتجاج الرقمية.

تُؤثِّر الوسائط الجديدة في الثقافة السياسية من جوانب عدَّة، بدءًا بالتصويت الرقمي، وإمكانية الاقتراع الفوري على قضايا خلافية، مرورًا بإمكانية توفير المعلومات السياسية الحكومية وغير الحكومية، وانتهاءً بالمشكلات الرقمية لاستخدام الويب صور تنظيم مشروعة وغير مشروعة، أو ما إلى ذلك من صور التغير الاجتماعي الأساسية. ومن الأسئلة التي تثار في هذا الخصوص:

- هل يُعَدُّ المواطنون الذين لهم صلة بالأجهزة الرقمية ناخبين أكثر معرفة وذكاء؟
- هل يؤدي كَمُّ المعلومات السياسية المتزايد المتوافر إلى تفاهم أعمق بخصوص الخلافات السياسية، وإلى درجة أكبر من المشاركة الديموقراطية؟
- هل يعني هذا مواطنة أكثر نشاطًا ومشاركةً وسعةَ أفق أم أن للآخرين الحق في الزعم بأن شبكة الويب تُفضي إلى تأثير الحشد السياسي الذي يُردِّد فيه المستخدمون تحيزاتهم السياسية القائمة، ويبالغون فيها، ويجعلونها أشد صرامة؟
- هل صحيح -مثلما يُؤكِّد بعض الدارسين- أن شبكة الإنترنت تهدف إلى إسقاط النظم الاستبدادية ونشر الديموقراطية؟

- هل يعمل منظمو الحركات الاجتماعية على زيادة إمكانات المعارضة أم ينزلقون إلى أنشطة التأييد السياسي السريعة التي تشعرهم بالرضا عن أنفسهم، حيث يحل نقر الفأرة لإرسال عريضة إلكترونية محل العمل السياسي الحقيقي؟
- كيف غيَّر توافر الثقافة الرقمية تنظيم التغير الاجتماعي؟
- ما الحدود المشروعة لصور العصيان المدني الرقمية الجديدة (النشاط البرمجي للمؤيدين، والإرهاب الإلكتروني للمعارضين)؟

مواطنون إلكترونيون. التصويت بوساطة شبكة الإنترنت، وتسييس الإنترنت، والديموقراطية التشاركية

عبَّر كثير من الباحثين والنشطاء عن إيمانهم العميق بأن شبكة الإنترنت تُمثِّل قوة لنشر الديموقراطية في الأنظمة الديموقراطية القائمة، وفي البلاد التي تحكمها اليوم أنظمة غير ديمقراطية. وبالمقابل، شكَّك مراقبون آخرون في مدى عمق (أو أهمية) أنواع التفاعل الديموقراطي، والمواطنة الإلكترونية الموجودة اليوم. وقد تحدى كثيرون أيضًا مقولة أن وجود وسائط جديدة محددة مستقبلًا يُفضي حتمًا إلى التحوُّل المتزايد نحو الديموقراطية.

وفي الواقع، فإن العمل جارٍ على تنفيذ مشروع التصويت الإلكتروني (e-voting) في عدد من الأماكن. فقد استُخدِمت آلات التصويت الإلكتروني سنوات طويلة، وازداد استخدام صور التصويت المباشر بوساطة شبكة الإنترنت. يمتاز هذا النوع من التصويت بسرعة العدِّ، والأهم من ذلك ربما سهولة وصول الناس إليه، ولا سيما غير القادرين على الخروج من منازلهم بسبب المرض، أو الضعف، وما إلى ذلك. وبالمقابل، يمكن للفجوات الرقمية اليوم أن تحرم من التصويت كل مَن لا يمكنه الحصول على جهاز رقمي، أو يصعب عليه الوصول إليه.

صحيح أن الإمكانات المتوافرة عظيمة، لكن السلبيات اليوم فاقت الإيجابيات. أمَّا المشكلة الكبرى التي يعانيها العالَم الرقمي فهي الأمان؛ وذلك أن احتمالات الاحتيال في التصويت الإلكتروني كبيرة جدًّا. ففي دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث فرصة احتيال المصوتين ضئيلة جدّا، يمكن أن يؤدي التحوُّل إلى التصويت الإلكتروني في هذه اللحظة التاريخية إلى زيادة حجم التزوير في سجلات التصويت. فالإغراء كبير، ووسائل الاحتيال الرقمي لا حصر لها.

والحقيقة أن الحملات الإلكترونية الرقمية قد نالت اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة؛ إذ يعزو بعض الأشخاص -مثلًا- نجاح باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية مرتين إلى الاستخدام الفائق للمصادر الرقمية. وما من شكٍّ في أن العاملين لدى أوباما استخدموا التقنية الرقمية استخدامًا ذكيًّا، ومن ذلك: استعمال نماذج حاسوبية معقدة من بيانات المصوت، والمشاركة المكثفة في مواقع شبكات التواصل الاجتماعية، واستخدام التطبيق الهاتفي الذي يتيح التجول في المدينة التماسًا للأصوات، وتحميل البيانات ورفعها حتى من دون دخول مكتب الحملة الانتخابية، واستخدام تطبيق الويب الذي يُسمَّى لوحة القيادة (Dashboard)، والذي يُحوِّل العمل التطوعي إلى لعبة عن طريق ترتيب المؤيدين بحسب الأكثر نشاطًا.

إن معظم ما قامت به هذه الشبكة التنظيمية يثبت تفوُّق أوباما على خصومه في استخدام التقنية. ولكن إذا وضعنا الأمر في سياقه، وجدنا أن دور التقنية الرقمية كان عاملًا واحدًا، وليس العامل الوحيد. وهو عامل يقبل الاستخدام العكسي؛ فقد تمتع أوباما بميزة أصيلة لدى المصوتين من فئة الشباب، وهم الأقرب إلى التصويت الليبرالي، والأوثق صلة بالثقافات الرقمية، ولن تتواصل هذه العلاقة بالضرورة مع الزمن. توجد منطقة رئيسة أخرى من مناطق المنافسة السياسية تتعلق بدرجة توفير كَمٍّ ضخم من المعلومات السياسية على شبكة النت، وأثر ذلك في الاتجاهات والممارسات السياسية، فهل أدَّت مصادر المعلومات الرقمية إلى زيادة الحكمة

السياسية أو الفهم السياسي عن طريق الخلافات الأيديولوجية؟ لا، لا يرى ذلك أحد أدق المراقبين، وهو المستشار السياسي السابق كاس سنشتاين (Cass Sunstein)، الذي نادى فيما يُعرَف بأطروحة سنشتاين التي فصَّلها في كتابه «جمهورية دوت كوم» (Republic.com, 2000)، والتي مفادها أن معظم مَن يستخدمون الويب لمتابعة السياسة لا يسعون إلى الاطلاع على تنوع في المنظور، وإنما يسعون إلى إيجاد مصادر للمعلومات والرأي تتوافق مع تحيزاتهم الأيديولوجية القائمة. بل إن إنفاق الوقت في تعزيز الحشود السياسية يُنتِج ما يُسمَّى الشلالات الإلكترونية التي تدفع الأفراد إلى المزيد من التصلب، والمواقف المتطرفة التي تتنافس فيما بينها في الغلو السياسي.

يمكن لهذا الاتجاه أن تتضاعف كثافته في بعض المواقع الإلكترونية، مثل: غوغل، وفيسبوك، بحيث تؤدي عمليات البحث إلى «الشخصنة»، أو ما يُسمَّى التصنيف؛ ما يُعزِّز معتقدات الباحث السياسية حتى تصير كلمة «إعجاب» (like) قفلًا لا يُفتَح إلا لما يؤمن به المستخدم حقًّا. والمُؤلِّف سنشتاين على علم كبير بالسياسة الأمريكية؛ لأنه كان ضالعًا فيها في أثناء عمله مستشارًا، ويبدو أن آراءه تأكَّدت لتزايد الاستقطاب في الأيديولوجيات الأمريكية منذ ظهور الثقافات الرقمية، ولكن من الصعب تحديد إذا كان هذا يشير إلى السببية، أو الارتباط فحسب؛ لذا، يجب إجراء دراسات مقارنة مع دول أخرى لحسم الأمر. لقيت أطروحة سنشتاين معارضة من بعض الباحثين في الدراسات الثقافية، مثل: هنري جينكلز (Henry Jenkins)، وتيم وو (Tim Wu)، اللذينِ طرحا آراءً أكثر تفاؤلًا، ولكن من دون استناد إلى دليل فاعل يحسم الأمر (Jenkins 2008; Wu 2011).

فهل يمكننا -على الأقل- قول إن الكَمَّ الهائل من المعلومات السياسية المتوافرة على شبكة الإنترنت يجعل المواطنين أكثر معرفة ودراية بالأمور؟ في الواقع، إن الإحصاءات ليست مشجعة حقًّا. فقد بيَّنت دراسة على الإنترنت -مثلًا- أجراها مركز بيو (Pew) للبحوث عن الجمهور الأمريكي، تحمل عنوان «المعرفة العامة عن الشؤون

الجارية لم تتغير كثيرًا بثورات الأخبار والمعلومات»؛ بيَّنت الدراسة أن المواطنين الأمريكيين (وهم من أكثر الشعوب تميزًا في الخدمة الرقمية) لم يكونوا أكثر دراية عام 2007م مقارنةً بعام 1989م؛ أي قبل اختراع الإنترنت (Public Knowledge 2007) وبالمقابل، توجد دراسة إحصائية واحدة -على الأقل- أعدَّها ماثيو جينتزكو (Matthew Gentzkow) وجيسي إم. شابيرو (jesse M. Shapiro) تُعارِض فيما يبدو أطروحة سنشتاين:

«نجد أن الانقسام الأيديولوجي لاستهلاك الأخبار على شبكة الإنترنت منخفض انخفاضًا كاملًا، وأعلى من الانقسام الخاص باستهلاك الأخبار خارج الشبكة، وأدنى كثيرًا من الانقسام في التعاملات المباشرة بين الجيران وزملاء العمل أو أفراد الأسرة. ولا نجد دليلًا على أن شبكة الإنترنت تزيد من عملية الانقسام بمرور الزمن» (2010 1799).

لا دور هنا لهيئة محلفين تفصل في الأمر، كما هو الحال في معظم القضايا الرقمية، لكن المؤكَّد أن سنشتاين محق في قوله إننا نُلحِق بالديموقراطية ضررًا كبيرًا عندما نغفل عن استخدام الفرص التي تُوفِّرها شبكة الويب في إثراء الأفكار السياسية التي نتناولها.

ولكن، يوجد نوع آخر مختلف من السياسة (العمل المدني، وبناء المجتمع) استفاد استفادة واضحة من استخدام الأدوات الرقمية. فقد صار التخطيط المجتمعي المحلي أقرب إلى التفاعلية في العصر الرقمي، ومن خير الأمثلة على هذا مشروع «مدينة تشينا تاون التشاركي» في بوسطن، وهو مشروع مشترك بين مسؤولي المدينة ومنظمي المجتمع والمقيمين فيه. وفيما يأتي وصف للمشروع من موقع الويب الذي يعرضه:

«مشروع مدينة تشينا تاون التشاركي هو لعبة تفاعلية ثلاثية الأبعاد مُصمَّمة لتكون جزءًا من عملية التخطيط الأساسية في مدينة تشينا تاون ببوسطن، بحيث تُمثِّل

أنت دورًا واحدًا من خمسة عشر مقيمًا افتراضيًّا، وتعمل على إكمال إحدى المهام المطلوبة (إيجاد وظيفة، أو سكن، أو مكان للتعارف الاجتماعي). ولكن احترس؛ لأنك ستجد أحيانًا أن المهارات اللغوية، ومستوى الدخل، أو غيرهما من الأحوال قد يجعلان مهمتك أكثر تعقيدًا. ومهما تقابل فإنك ستُكلَّف بالتفكير في مستقبل الحي عن طريق التجول في مواقع التطوير المقترحة، والتعليق عليها، وسيطَّلع متخذو قرار حقيقيون على تعليقاتك وقراراتك كلها» (Participatory Chinatown n.d.). أدرك القائمون على المشروع أن هذا المدخل إلى إعادة النظر في الحي قد يكون منحازًا إلى الشباب وغيرهم ممَّن يتمتعون بمهارة تقنية، فأدخل مكونًا تعليميًّا تقنيًّا يسمح بتعليم الجميع كيفية أداء اللعبة، حتى إنه يُقدِّم مهارات حاسوبية قيِّمة لمَن لا يملكونها.

من القواعد الأصيلة في اللعبة إلزامُ مَن يريد إجادتها بتمثُّل هويات متعددة مختلفة من الشخصيات الخمسة عشر الذين يُمثِّلون أعمارًا مختلفةً، ومستوياتِ دخلٍ، ورجالًا، ونساءً، وأعراقًا، وحالةَ إقامةٍ طويلةٍ، ومهاجرينَ. وفي أثناء تنقُّل هذه الشخصيات في تمثيل افتراضي بين أحياء تشينا تاون المختلفة، فإنهم يواجهون مواقف معينة تتفق مع صفاتهم المفترضة. تُحفِّز اللعبة المقيمين فعليًّا (وافتراضيًّا) إلى تمثُّل شخصيات غيرهم في مجتمعهم، فيواجهون احتمالاتٍ يوميةً وقيودًا يواجهها هؤلاء الآخرون، فيسعون إلى إيجاد حلول توازن بين حاجات الجماعات المختلفة. إن هذا التنويع الخيالي لموضوع لقاء قاعة اجتماعات المدينة لاقى نجاحًا باهرًا، وأشار إلى إمكانية استعمال وسائل رقمية لبث الحياة في لقاءات المجتمع المحلي؛ ما يسمح بتجاوز خطوط الصدام الصارمة، وفتح قنوات جديدة للحوار. وقد نجد صيغة لعب أكثر تحديدًا بصورة موضوعية -في سياق هذا الأسلوب- في لعبة «تطوير الأحياء» (Gentrification) المُزوَّدة بجي بي إس (Gentrification: The Game n.d) (GPS).

لا ينكر أحد أن الوسائط الرقمية وفَّرت المزيد من المعلومات السياسية، ويسَّرت سبل الوصول إليها، غير أنه يوجد خلاف حول أثر هذه الحقيقة. وخلاصة القول هي

أن المعلومات ليست معرفة، والمعرفة ليست حكمة؛ فالحكمة السياسية لا تكون من دون مناقشات جادَّة مثمرة، صحيح أنه يمكن توفيرها عن طريق التقنية الرقمية، لكنها لا تنشأ من تلقاء نفسها باستخدام هذه التقنية فقط؛ فسهولة التصويت، وسهولة تسجيل الرأي العام لا يُمثِّلان شيئًا جيدًا، وإنما يحكمهما الذكاء السياسي الذي يكمن خلف الأصوات الانتخابية والآراء. والتفكير بخلاف هذا يعني السقوط في الحتمية التقنية. أمَّا التأثير السياسي لتقنيات الوسائط الجديدة فيتوقف على طريقة استخدام قوى المعلومات والتواصل لهذه التقنية. فإذا استُخدِم جمع المعلومات فقط في تعزيز المعتقدات السياسية القائمة، فإن حياتنا السياسية لن تكتسب ثراء، بل قد يصيبها استقطاب أشد، وتصبح مصدر خطر أكبر. أمَّا إذا أدَّى جمع المعلومات إلى إثراء المعرفة والتبادل الواسع للأفكار، فقد تنشأ حكمة سياسية أكبر ولكن التقنية ما هي إلا وسيلة، في حين أن الغايات -مرة أخرى- يُقدِّرها مَن يستخدم التقنية استخدامًا أوسع خيالًا، وأكثر فاعليةً.

هل يمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تُسقِط حكومات؟

على النطاق الأوسع؛ أي السياسة الدولية والتحوُّل الثوري، يقول الكثيرون إن شبكة الإنترنت تُمثِّل تقنية محررة ناشرة للديمقراطية بطبيعتها. فأحداث مثل ثورات الربيع العربي التي أدَّت فيها شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من عناصر الثقافة الرقمية دورًا بارزًا، تمنح مصداقية للقول بأن التقنية الرقمية يمكن أن تُسقِط أنظمة استبدادية؛ بل يرى بعض المُنظِّرين أن انتشار هذه التقنية سيسقط حتمًا هذه الأنظمة. لكن الدليل في هذا الأمر ملتبس في أحسن الأحوال. فهناك من الأنظمة المنغلقة التي تستخدم الويب لتتبُّع المعارضين والتضييق عليهم، وفي بعض الحالات تعذيبهم وقتلهم (كما تفعل غيرهما من الحكومات المستبدة وشبه الديموقراطية في جميع أنحاء العالم) (Fuschs, 2008; Mozorov, 2011). فإلى أيِّ مدى تنحاز شبكة

النت إلى الحرية والديموقراطية؟ هل هي مسألة وقت حتى تفتح التقنية الرقمية أشد الأنظمة انغلاقًا مثل كوريا الشمالية أم أننا بالغنا في تقدير هذا النوع تحديدًا من الحتمية التقنية؟

فبعد ثورات الربيع العربي في الشرق الأوسط (2011م- 2012م)، وظهور صور عدَّة من حركة «احتلوا» في الولايات المتحدة وغيرها، برزت ادِّعاءات كثيرة بأن شبكة الإنترنت والوسائط الرقمية تُمثِّل قوة لا تُقاوَم للتحوُّل الديموقراطي حول العالَم، فما مدى صحة هذه الادِّعاءات؟ لنبدأ بالتسمية، فقد سمَّى بعض كُتَّاب الصحافة ذلك «ثورات التويتر أو الفيسبوك»، ولكن النشطاء الذين شاركوا حقًّا في هذه الحركات رفضوا هذه الأوصاف رفضًا كاملًا، وليس صعبًا إدراك سبب رفضهم؛ فلا أحد يُسمِّي الثورة الأمريكية «ثورة الكتيبات» بالرغم من أن الكتيبات وصور الهجوم الخطابي أدَّت دورًا حاسمًا في إيقاظ التمرد. وبالمثل، فلا أحد يُسمِّي الثورة الفرنسية «ثورة الصالونات» بالرغم من أن الصالونات بالنسبة إلى الثوريين البرجوازيين (الصالونات بمعنى الحانات) كانت كلها مراكز اتصال فاعلة لثوار الطبقة العاملة. إذن، فالمقصود هو أن أدوات الاتصال ما هي إلا أدوات اتصال، وأنها ليست ثورية في حدِّ ذاتها.

استفادت ثورات الشرق الأوسط كثيرًا من الوسائط الجديدة، ولا سيما الهواتف الخلوية، بما في ذلك تلك المُصمَّمة لتصوير الفيديو، والتغريدات، والفيسبوك، فكلها كانت مهمة للتواصل، ولا سيما مع العالَم الخارجي. غير أن الثورات صنعتها سنوات من الحرمان، وسنوات أخرى من التنظيم؛ فالاتحادات العمالية، وجماعات الطلاب، وجماعات النساء، والمنظمات غير الحكومية القانونية والسرية؛ كلها صنعت الثورة باستخدام وسائل وطرائق (تكتيكات) ذكية، ولم تصنعها الهواتف الذكية. أمَّا الدليل الآخر على أن الوسائط الجديدة لم تكن كافية فنجده في مقارنة ثورتي مصر وتونس وغيرهما -ممَّن تُعَدُّ أكثر (أو أقل) نجاحًا- بالثورة الفاشلة في إيران قبل ذلك بعامين

(بالمناسبة، كانت هذه أول ثورة تُسمَّى ثورة التويتر)؛ إذ عجزت مختلف الوسائط الجديدة في إيران عن التغلب على حقيقة أن النظام كان أشد رسوخًا ممَّا يعتقد المتمردون داخل البلاد وخارجها. وهكذا، لم يكن الاتصال كافيًا من دون وجود تنظيم أفضل.

أمَّا الجانب الأشد إظلامًا في هذه القصة فهو استخدام الأنظمة الاستبدادية التقنية الرقمية في قمع الاحتجاج، ومعاقبة المتمردين، فقد لجأت إيران والصين ودول من أوروبا الشرقية وكثير من الأنظمة غير الديموقراطية الأخرى إلى استعمال عملية تتبُّع التواصل على شبكة الإنترنت لملاحقة النشطاء، ثم قيام السلطات بالتضييق على المتمردين، وتهديدهم، وحبسهم، وأحيانًا قتلهم جهارًا (Fuschs, 2008; Gladwell 2010; Mozorov, 2011). وفيما يخص إيران، فليس واضحًا مَن سيربح الحروب السياسية الإلكترونية، ولكن يكفي القول إن النظام ما زال صامدًا، والنشطاء يزدادون تحفُّظًا وحذرًا على شبكة الإنترنت عمَّا كانوا عليه قبل الثورة الخضراء، أو ثورة تويتر الفاشلة. وحتى الدول التي كانت ثورات الربيع العربي فيها أكثر نجاحًا مثل مصر، فقد اشتمل نظامها الجديد على أعضاء يستخدمون التعقب الرقمي في تحديد أماكن الثوار ومعاقبتهم؛ وذلك أنهم يُعَدُّون اليوم أعداءً للأنظمة الجديدة.

لكن هذه التفاصيل لا تلهي عن حقيقة أساسية، سأُفصِّلها في الجزء التالي، وهي أن شبكة النت وما يرتبط بها من تقنيات يتيح الكثير للتعبير عن الاحتجاج الاجتماعي، وتنظيم الحركات الاجتماعية، وهذا يعني أنه يتعيَّن علينا الاتصاف بالهدوء والواقعية فيما يخص استخدام هذه التقنية من جانب القوى المعارضة لانتشار الديموقراطية في العالَم، وكذلك مَن يسعون إلى نشرها.

هل هو عمل سياسي شعبي على شبكة الإنترنت أم أنه كسل سياسي؟

تنشأ الحركات الاجتماعية عندما تخفق الأنماط السياسية التقليدية (القادة المنتخبون، أو المستبدون، والأحزاب، وجماعات الضغط) في التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضرورية؛ فحركات الاحتجاج تُمثِّل قوة دافعة في التاريخ الحديث منذ أمد طويل، وقد أذنت الثورتان الأمريكية والفرنسية بظهور الصورة الحديثة من الديموقراطية، ونجحت الحركات العمالية في إنهاء عمالة الأطفال، ووضع قواعد السلامة للعمَّال، وتحديد الأجور وساعات العمل المناسبة، وأذنت أيضًا بظهور عدد من المزايا الاجتماعية التي يتمتع بها الجميع، ونجحت الحركات النسائية في العالَم كله في اكتساب حق التصويت للنساء، وهي ما زالت تعمل ضاغطة حتى تتحقَّق المساواة الكاملة بين الجنسين.

وبينما عملت الحركات المناهضة للاستعمار في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على تغيير خريطة العالَم الحديث تغييرًا كاملًا، فإن حركات المطالبة بالحقوق العرقية والحقوق الإنسانية العامة واجهت العنصريات والمركزيات العرقية في العالَم كله مواجهة شاملة، وأعادت الحركات البيئية الاجتماعية تكوين الاتجاهات والممارسات المتعلقة بالطبيعة بصورة عميقة، بل إنه يصعب إيجاد أيِّ صورة أخرى من صور النشاط الإنساني (بما في ذلك الابتكارات التقنية) أكثر تأثيرًا في تكوين المجتمعات وإعادة تكوينها من الاحتجاجات السياسية المنظمة عن طريق الحركات الاجتماعية. فلا عجب إذن أن نجد نشاط الحركات الاجتماعية حاضرًا بقوة في الفضاءات الرقمية؛ إذ تتوافر أنواع جديدة كثيرة من النشاط الإلكتروني أُضيفت إلى تراث الصور الاحتجاجية المعروفة.

قبل ظهور شبكة الإنترنت بوقت طويل، درس باحثو الحركات الاجتماعية الأهمية القصوى للشبكات الاجتماعية وأثرها في نمو حركات الاحتجاج. فقد كانت الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك تلك التي تتجاوز الحدود الوطنية، موجودة قبل نشأة الوسائط الإلكترونية الجديدة بزمن طويلة، ولكن شبكة النت أضافت شبكات الاتصال الافتراضي، والثقافات الرقمية التي أعادت النظر في السعي إلى التغيير الاجتماعي سلبًا أو إيجابًا. وقد ظهرت ثقافة مقاومة ثرية على الوسائط الجديدة حتى صارت جزءًا فاعلًا من حركات اجتماعية كثيرة، وبرزت هذه الثقافة الجديدة على يد المتمردين الذين اتخذوا أسماء رومانسية، مثل: نشطاء القرصنة الإلكترونية، وجنود كوماندوز التسجيل بالكاميرا، وراقصي البيانات، ومحاربي الشيفرات، ومعطلي الثقافة، ومعتصمي الثقافة الذين يشتركون في الاعتصامات الإلكترونية ، والعصيان المدني الإلكتروني، وحرب الميمات[1]؛ ما أنشأ ثقافة مقاومة إعلامية جديدة ثرية صارت جزءًا لا يتجزأ من حركات اجتماعية عدَّة.

لم تكن انتفاضات الربيع العربي هي وحدها التي استخدمت الوسائط الرقمية استخدامًا تجاوز حدود الخيال، وإنما استخدمتها أيضًا حركة مناهضة العولمة (العدل الكوكبي)، وحركة احتلوا، وحركة إنديغنادوس (الساخطون) في إسبانيا، وكثير من احتجاجات القرن الواحد والعشرين الأخرى. وكان من الطبيعي أيضًا أن تؤدي الاحتجاجات الرقمية دورًا رئيسًا في حماية حرية الإنترنت، مثلما حدث في احتجاجات الإنترنت الضخمة عام 2011م المناهضة لتشريع سوبا (Sopa[2]) الذي كان يمنح سيطرة أكبر للشركات على شبكة الويب (Sopa Strike n.d).

(1) الميم (meme): نشاط، أو مفهوم، أو عبارة، أو صورة، أو أيُّ مشهد إعلامي ينتقل من شخص إلى آخر من باب المحاكاة الساخرة على شبكة الإنترنت. وقد سكَّ المصطلح ريتشارد دوكنز (Richard Dawkins) في كتابه (The Selfish Gene)، وهو محاولة لتفسير كيفية انتشار المعلومات الثقافية. المترجمة

(2) اختصار لقانون منع القرصنة على شبكة الإنترنت (Stop Online Piracy Act) الذي كان يسعى إلى حماية حقوق الملكية وغيرها، وقد أثار خلافًا كبيرًا مثلما ورد في النص. المترجمة

وفي هذه الأثناء، نشأت ظاهرة التسريب والنشر على الإنترنت (Wiki-leaking)، وإذاعة المظاهرات والاتصال الإلكتروني في أثناء الأحداث، ووسائل الإعلام البديلة الرخيصة، فضلًا عن جملة واسعة من صور النشاط القائم على التقنية الرقمية. والحقيقة أن بعض هذه التطورات كانت محل خلاف، وقد أُدين بعضها بعد ما وُصِف بأنه إرهاب إلكتروني. وباستثناء اللوديتيين الجُدد (Neo-Luddites)؛ وهم دعاة تدمير الأجهزة التقنية، فإن التقنية الرقمية تُعَدُّ صورًا جديدة من النشاط في سياق الحركة الاجتماعية عزَّزت صورًا أقدم منها، ولم تحلَّ محلَّها (Boler et al. 2010; Gerbaudo 2012; Hands 2011; Joyce 2010; Juris 2008; Raley 2009).

يُعَدُّ مصطلح «النشاط الشعبي على شبكة الإنترنت» وصفًا شافعًا للمحتجين على هذه الشبكة، يقصد به ترديد مصطلح «نشاط القاعدة الجماهيرية»، ويُمثِّل الصورة التقليدية لتنظيم الاحتجاج. أمَّا مَن لا يؤمنون بأن نشاط الحركة الاجتماعية الجادَّ قد يحدث على شبكة الإنترنت فاخترعوا مصطلحًا مهينًا هو «الكسل السياسي»؛ أي إن الخاملين يتخذون مظهر العاملين لتشويه العمل السياسي الرقمي. تثير بعض اتهامات الكسل السياسي قضايا مشروعة تتعلق بالمغالاة في الاعتماد على الحتمية التقنية، أو اكتفاء بعض النشطاء بها. ولكن توجد اتهامات أخرى لا تعدو أن تكون انعكاسًا لتحيز مناهض للتقنية، أو مقاومة الصور الجديدة. وبعضها تقوم على معلومات غير صحيحة عن النشاط السياسي، كما في حالات المقالة المشهورة التي كتبها مالكلوم غلادويل (Malcolm Gladwell) في صحيفة نيويوركر (2010م).

هاجم غلادويل أسلوب عمل الشبكة المناهض للتراتبية الشائع في التنظيم الرقمي، وقارنه بما يعرضه خطأً بوصفه التنظيم التراتبي في حركة الحقوق المدنية الأمريكية. والواقع أن أكثر الجماعات نجاحًا داخل هذه الحركة كانت لجنة التنسيق الطلابي السلمية (SNCC) غير التراتبية، بل إن النموذج الشبكي للتنظيم في أواخر عمل اللجنة صار النموذج السائد في الحركات اليسارية والليبرالية داخل الولايات

المتحدة وخارجها لعقود تالية حتى اليوم. وفي هذا السياق، فإن علاقة التوازي بين الشبكات بوصفها الاستعارة الرئيسة لتنظيم الويب، وبوصف الشبكات الشكل الرئيس لتنظيم الحركات المعاصرة؛ قد أنشأت علاقة طبيعية بين النت والحركات الاجتماعية التقدمية.

إن إثبات الزعم بأن الكسل السياسي هو أكثر ما يُميِّز الاحتجاجات التي تُنظَّم في البيئات الإلكترونية يُحتِّم إثبات أن صور النشاط السياسي خارج شبكة الإنترنت (مثل: المسيرات، واعتراضات الشوارع، والاعتصامات، وغيرها من صور العصيان المدني) قد انحصرت عمومًا في عصر الإنترنت. ثم إثبات كيف أسهمت شبكة النت في هذا الانحسار. والحقيقة أن الزعم الأول ليس صحيحًا، فلا جدوى إذن من محاولة إثبات الزعم الثاني؛ ففي الخامس عشر من فبراير عام 2003م -مثلًا- مع اقتراب دخول الولايات المتحدة حربًا على العراق، وقع أغرب حدث احتجاجي في تاريخ البشرية في أكثر من (600) مدينة من مختلف قارات الدنيا؛ لقد كان الحدث ضخمًا جدًّا لدرجة انتفاء الشكِّ بأنه كان الأضخم من نوعه على الإطلاق، وبالرغم من ذلك، فلا يوجد حصر كامل لأعداد المشاركين فيه (تتراوح التقديرات فقط بين عشرة ملايين وخمسة عشر مليون محتج). وبغض النظر عن صحة أيٍّ من الرقمين، فإن مصدر الإحصاءات المشهور للإنسانية كلها (موسوعة جينيس للأرقام القياسية) شهد بأنها الاحتجاجات المناهضة للحرب الأضخم في التاريخ. يُبيِّن هذا الحدث إمكانية خروج ملايين الأشخاص إلى الشوارع للاحتجاج في عصر الإنترنت، بل إن تنظيم الأحداث وتنسيقها كان أولًا على شبكة الإنترنت، وربما لم يكن ليتسنَّى حدوثه قبل ظهور الشبكة. يُذكَر أن الحدث كان احتجاجًا قبل الحرب ومناهضًا لها، والمعتاد أن تقع مظاهر مقاومة الحروب الكبرى بعد وقت من اندلاعها. والحقيقة أن ذلك لم يكن حدثًا معزولًا؛ فقد خرج نحو (36) مليون إنسان من مختلف أرجاء المعمورة بين الثالث من يناير والثاني عشر من إبريل عام 2003م، في ثلاثة آلاف مظاهرة احتجاج مناهضة للحرب (February 15, 2003 Anti-War Protest n.d.). وكان جون

بايلر (John Bieler) قد أنشأ حسابًا على الإنترنت يتضمن إحصاءات وخرائط بيانية لكل مظاهرة احتجاجية على الكرة الأرضية منذ عام 1979م، ويُظهِر هذا الحساب تزايد موجات التمرد في القرن الواحد والعشرين (Bieler n.d.; Stuster, 2013). أمَّا المسؤول عمَّا آل إليه الحال فو الظروف والأحوال الاجتماعية في ظل العولمة الليبرالية الجديدة، لا الوسائط الرقمية، ولكن يبدو جليًّا أن النشاط السياسي على شبكة الإنترنت قد ساعد على التعجيل بهذه الظاهرة؛ ما ينقض اتهامات الكسل السياسي.

تشمل أنشطة الحركة الاجتماعية الرقمية وسائل جديدة لإنتاج صور قديمة من التنظيم، فضلًا عن صور جديدة تمامًا لم يكن ممكنًا ظهورها قبل عصر الإنترنت. وحتى أكثر الأنشطة السياسية تقليدية (أي كتابة الخطابات إلى المسؤولين)، فقد زاد انتشارها كثيرًا بسبب قِلَّة التكلفة، والسرعة العالية، واتساع المدى الجغرافي الذي تتيحه شبكة الإنترنت. لكن النقَّاد يرون أن السهولة في توقيع الرسالة الإلكترونية، أو الطلب على شبكة الإنترنت قد خفض تكلفة التجربة نفسها، وجعلها أقل تأثيرًا على السياسيين من الخطابات الشخصية التي يستغرق وصولها وقتًا طويلًا بالطريقة القديمة. فهل شبكات التواصل الاجتماعية والمُدوَّنات القصيرة تُمثِّل فقط صيغًا جديدةً للقاءات الجماعية أم أنها تُحدِث تحوُّلًا جذريًّا في الخبرات التفاعلية. يبدو أن هذا يعتمد أساسًا على السن؛ لأن المواطنين الرقميين الذين نشؤوا على الاتصال بالويب يَعُدُّون هذه الصور طبيعية وشرعية. أمَّا أكبر النشطاء سنًّا فيبدون تحفُّظات مفادها أن هذه الخبرة أقل حضورًا وتلقائيةً واتساعًا، ويعتقدون أن الزمن وحده سيخبرنا إذا كانت هذه حكمة الكبار أم أنها فقط تحامل بين الأجيال.

من جانب آخر، ميَّزت ناشطة الحقوق المدنية المبدعة إيلا بيكر (Ella Baker)، وهي امرأة لا تقل أهميتها للحركة عن أهمية مارتن لوثر كينغ، لكنها لا تلقى التقدير نفسه، بين تعبئة الناس وتنظيمهم (Payne, 2001 [1995]; Reed, 2005.) تشير

التعبئة إلى العملية التي يتمكن بها القادة الملهمون، أو غيرهم من المحرضين من جذب أعداد كبيرة من الأشخاص للانضمام إلى حركة، أو المشاركة في عمل معين من أعمال الحرب. أمَّا التنظيم فيستتبع عملية أكثر تواصلًا حين يكتسب الناس فهمًا أعمق لأهداف الحركة، وما يملكون من قوة لتغيير أنفسهم، وتغيير العالَم. فالتعبئة تأتي بالأتباع، والتنظيم يصنع القادة (تذكَّر أن تويتر يتحدث عن المتابعين). تُؤكِّد بيكر أننا نحتاج إلى عمليتي التعبئة والتنظيم. وقد أثبتت شبكة النت أنه أداة فاعلة جدًّا في التعبئة. أمَّا الحكم على تأثيرها في عملية التنظيم، وتمكين الأفراد من أن يصبحوا قادة تنشأ حركتهم من أنفسهم، فما زال محلَّ نظر.

والآن، وصلنا إلى نقطة لا يفيد فيها إنكار دور النشاط السياسي الرقمي؛ لأن هذا الوسيط واسع التغلغل والانتشار، ولأن الأشخاص يبتكرون يوميًّا وسائل مبدعة لاستخدام الإمكانية الضخمة لعملية التواصل مع هذا العدد الكبير من الناس. من الأمثلة على الجماعات التي قد يكون لها دور في إعادة استكشاف وسيط التواصل جماعة قامت على الاستفادة من ظاهرة هاري بوتر الأدبية والسينمائية واسعة الانتشار. فقد أدرك أعضاء هذه الجماعة الشعبية الطاغية للكتب والأفلام الخاصة بهاري بوتر، وأيقنوا أنه يمكن استخدامها في إحداث تغيير اجتماعي، فكوَّنوا جماعة أسموها محبي دامبلدور[3]، وأنشأوا ما يُسمَّى تحالف هاري بوتر لتناول عدد من القضايا الاجتماعية. أمَّا بيان رسالتهم فينص على ما يأتي:

«تحالف هاري بوتر (HPA) هو جمعية (501c3) غير ربحية تتخذ أسلوبًا غير تقليدي في العمل المدني، باستخدام أدوت موازية لما في سلسلة روايات هاري بوتر لتعليم الناس وتعبئتهم في العالم كله؛ تحقيقًا لقضايا نشر التعليم، والمساواة، وحقوق

(3) دامبلدور: مدير مدرسة هوغورتس للسحر والشعوذة، وهو يُعَدُّ المعلم الأكبر لبطل سلسلة روايات هاري بوتر للمُؤلِّفة الإنجليزية جيه كيه رولينغ. المترجمة

الإنسان. رسالتنا هي تمكين أعضائنا من أن يتصرفوا مثل الأبطال الذين يحبونهم؛ بأن يعملوا سعيًا إلى عالَم أفضل». (Harry Potter Alliance n.d).

تضم هذه الجماعة (100) ألف عضو، وتُؤثِّر تأثيرًا حقيقيًّا في قضايا عدَّة تبدأ بالفقر في هاييتي، وتنتهي بالمساواة في الزواج. وبدلًا من النُّواح والشكوى من أن الشباب لم يعودوا يهتمون بالسياسة اليوم كما كان عليه الحال في أجيال سابقة، أخذ هؤلاء المنظمون يبحثون عن جوانب تحفيز جديدة، ويجدونها، وذلك عن طريق ربط عالَم رولينغ الافتراضي بعالَم النت الافتراضي بغية إحداث تغيير حقيقي. فمن أسرار نجاح الحركات الاجتماعية أنها تُعبِّئ شبكات التواصل الاجتماعي القائمة، وتُحوِّلها إلى النشاط السياسي، ولا سيما أن الويب تُوفِّر شبكات تواصل اجتماعي مرئية للجميع على نحوٍ أضخم كثيرًا من ذي قبلُ، وأن بعض وسائط التواصل تجعلهم أيسر في التنظيم ممَّا كان متاحًا في الماضي على نحوٍ لا يقبل المقارنة. وممَّا لا شكَّ فيه أن جماعة تحالف هاري بوتر تُعَدُّ مثالًا ذكيًّا على الاستخدام واسع الخيال لهذه الإمكانية.

لكن الفرحة بإمكانات النشاط السياسي الرقمي يجب أن توازنها حقيقة أن هذه الإمكانات مفتوحة على الدعوات السياسية كلها، بما في ذلك الدعوات الموغلة في الرجعية. فجماعات تفوُّق البيض، ومعاداة المهاجرين، ومعاداة الإسلام، والمنحازين جنسيًّا، والكارهين للمثليين، ناهيك عن الجماعات الإرهابية؛ كلها اكتسبت دفعة قوية من الوسائط الرقمية. فقدت أثبتت صفة إخفاء الهوية على شبكة الويب جاذبية خاصة، وفائدة للجماعات التي تختلف أفكارها عن أفكار الأغلبية، وإلَّا فإنها تضطر إلى العمل سرًّا. استفادت هذه الجماعات من مجموعة أخرى من الخصائص تُوفِّرها شبكة الويب (Daniels 2009; Klein 2010; Rajagopal and Bojin, 2004.) فقد أنشأت جماعة ستورمفرنت (Stormfront) -مثلًا- (جماعة تؤمن بتفوُّق البيض) مواقع زائفة على شبكة الويب، مثل موقع يدَّعي تقديم معلومات عن حياة مارتن لوثر كينغ وأعماله، ولكن تفحُّص الموقع يُؤكِّد أنه مليء بالأكاذيب والدعاية العنصرية. والحقيقة

أن حجم الصور العنصرية المتحيزة جنسيًّا، وتلك المعادية للمثلية على شبكة الويب التي تنشرها هذه الجماعات؛ ضخم إلى حدٍّ يبعث على القلق العميق؛ ما يدحض فكرة أننا نعيش في عالَم تجاوز العنصرية، والتحيز الجنسي، وكراهية المثليين.

بالرغم من ذلك، يوجد تنوع مُؤثِّر واسع الخيال من النشاط الرقمي لدى الحركات التقدمية. فقد غيَّر العالَم الرقمي حقًّا طبيعة الاحتجاجات، وأثرى مخزونها. يتخذ الاحتجاج الرقمي صورًا جديدةً كثيرةً، بدءًا بالعصيان المدني الرقمي، مرورًا بفن الاحتجاج الرقمي، وانتهاءً بالابتكارات التي تبدو غريبة، مثل: نشاط الخرائط، والتعطيل الثقافي، وحرب الميمات (سيضاف إلى ذلك في القسم التالي التسريب على شبكة النت، والقرصنة السياسية الإلكترونية، والعصيان المدني الإلكتروني). فقد أحدثت الكاميرات الموصولة بشبكة النت، والهواتف الذكية، وغير ذلك من الأجهزة الرقمية -مثلًا- تغييرًا في طبيعة وقائع الاحتجاج المباشرة. أمَّا أكثر الأدوات أهمية فهي أجهزة تسجيل الفيديو التي أثبت حضورها فاعلية للنشطاء الذين يسعون إلى تقديم رؤيتهم للأحداث في مقابل وسائل إعلام التيار الرئيس التي تصاب غالبًا «بإرهاق الاحتجاجات»؛ فإن دراما الاحتجاج تصير حتمًا أقل درامية عندما تتكرر، ووسائل الإعلام تعتمد على عنصر الدراما لتزيد من مبيعاتها، أو نسبة مشاهدتها. وفي هذا السياق، فقد كان لوجود الكثير من الهواتف التي تتيح تصوير مقاطع الفيديو وكاميرات التصوير الصغيرة في أثناء احتجاجات «معركة سياتل» المناهضة لمنظمة التجارة العالمية عام 1999م، عظيم الأثر في العملية القانونية بعد انتهاء الأحداث. فما وصفته الشرطة ووسائل إعلام التيار الرئيس غالبًا بأنه عمليات شغب مناهضة للعولمة، أُعيد تصنيفه بوصفه شغبًا شرطيًّا؛ إذ عرضت تسجيلات الفيديو كثيرًا من أحداث هجوم الشرطة على المحتجين من دون أيِّ استفزاز منهم، حتى إن التهم كلها تقريبًا المُوجَّهة إلى النشطاء أُسقِطت، والكثير منهم حصل على تعويضات مالية لما لاقوه من سوء معاملة على يد السلطات. وقد تكررت عملية تبرئة المحتجين وإدانة

ردِّ الفعل العنيف من جانب الشرطة مرات عدَّة عن طريق استخدام الفيديو الرقمي (Reed, 2005.)

وبالمثل، فقد حظيت حركة «احتلوا وول ستريت» بتعاطف ودعم كبيرين، عندما نُشِر مقطع فيديو لأحد النشطاء وهو يُصوِّر مجموعة من رجال الشرطة يحيطون بجماعة من المحتجات السلميات ويتحرشوا بهن، فانتشر المقطع على شبكة النت كانتشار النار في الهشيم، ونشرته وسائل إعلام التيار الرئيس في الولايات المتحدة وخارجها. بوجه عام، فإن لقدرة المجموعات (داخل حركة ما) على عمل توثيق حي لما يُنَظِّمون من أحداث أهمية كبرى من أوجه عدَّة. والأهم من ذلك أن الشباب هم أقرب من غيرهم في الحركة إلى متابعة البث المباشر، وأبعد عمَّا تنشره وسائل الإعلام الرسمية من أحداث مفلترة؛ وذلك أن كثيرًا منهم صار لا يثق بسياسات التيار الرئيس، ووسائل إعلامه. ويُعزى ذلك جزئيًّا في العالَم الناطق بالإنجليزية إلى أثر البرامج الإخبارية التهكمية ذائعة الصيت، مثل برنامج ذا ديلي شو (The Daily Show)، وذا كولبرت ريبورت (The Colbert Report). صحيح أن الكثير من صور الإعلام المستقل، مثل المراكز الإعلامية المستقلة المنتشرة حول العالم (إندي ميديا Indy Media)، ما زالت تعمل بالرغم من تفوُّق الحملات والنشرات الإخبارية التي تدعمها تجمعات إعلامية ضخمة متعددة الجنسيات (مثل: تايم وارنر (Time Warner)، وفياكوم (Viacom)، وفيفيندي (Vivendi)، ونيوز كورب (News Corp)، وبيرتليزمان إيه. جي (Bertelsman AG)؛ غير أنها تُحقِّق انتصارات مهمة، ولا سيما بين الشباب.

ظهرت صورة أخرى من صور النشاط تثير الاهتمام، أوجدتها مجموعة مختلفة من التقنيات، منها أنظمة تحديد الموقع العالمية (GPS)، وقد أُعطِيت اسمًا عامًّا هو نشاط الخرائط؛ أي استخدام تقنيات رسم الخرائط في تصوير قضية اجتماعية معينة، وتمثيلها، وبيان التجمع التنظيمي حولها. من الأمثلة الثرية المميزة على ذلك

خريطة التحرش، وهي مشروع يُركِّز على دولة مصر، ويهدف إلى تقليل التحرش الجنسي في هذا البلد، أو إنهائه مثلما يتمنى أصحاب المشروع. ومثل معظم مشروعات النشاط الناجح على شبكة الإنترنت، لا تُعَدُّ العناصر الرقمية كافية وحدها، وإنما تُمثِّل نقطة انطلاق للتنظيم المباشر، أو تكملة له.

وخريطة التحرش هي اسم على مُسمًّى؛ فأيُّ أداة على شبكة الإنترنت يمكنها رسم الأماكن التي وقعت بها أحداث التحرش الجنسي في مصر. والموقع ثري المصادر بمعنى أنه يمكن لأيِّ امرأة تعرَّضت للتحرش أو الاعتداء الجنسي في شارع، أو في محل تجاري، أو في مدرسة، أو في عيادة طبيب، أو في أيِّ مكان آخر؛ يمكنها أن تُقدِّم قصتها للموقع، فتظهر على صورة قصة ونقطة على خريطة التحرش. ينظر مُنظِّمو خريطة التحرش إلى الخريطة نفسها بوصفها نقطة انطلاق؛ أي أداة تفتح الباب لعمل أكثر أهمية. وهم يحمون عملهم من التدخل الحكومي عن طريق استضافة الموقع خارج مصر نفسها. من جانب آخر، تُوفِّر هذه الخريطة بيانات مرئية، ومجموعة من القصص المُؤثِّرة التي يُحوِّلونها إلى بيانات تُستخدَم في تنظيم مُوثَّق دقيق بتفاصيل الحي والأماكن، بحيث يمكن الحصول على الحقائق والأرقام والحالات المحددة لمواجهة الإنكار («لم يحدث هنا»، «ليس بأعداد كبيرة»، «لم يحدث للفتيات المحترمات»، وما إلى ذلك)، ثم إبراز دعوتهم بأن المشكلة قائمة وخطرة ومنتشرة في حي معين يستهدفونه في هذا الوقت. ولكن يجب أن يكون المتطوعين كافةً إمَّا من القرية المحددة، وإمَّا من الجزء المحدد من المدينة الذي يقصدونه؛ لضمان أكبر قدر من المصداقية في هذه المنطقة، وتجنُّب أيِّ حساسية طبقية ودينية وثقافية.

يعلم المنظمون أن التحرش كان يلقى سخطًا اجتماعيًّا أشد (كان المتحرشون في عقود سابقة يُطارَدون، وتُحلَق رؤوسهم حتى يُفضَحوا أمام الناس)؛ لذا فإن التشهير الذي تُوفِّره شبكة الويب هو جزء من إستراتيجية لإحراج المصريين حتى يقاوموا هذه المشكلة المتزايدة، ومحاولة استرجاع زمن كانت تُعالَج فيه هذه المشكلة بتضافر

جهود أفراد المجتمع. لقد حقَّقت خريطة التحرش نجاحًا منقطع النظير، ونشأت عنها مشروعات مشابهة عن التحرش أو قضايا أخرى حول العالَم، فهل كانوا يستطيعون فعل ذلك من دون تقنية رقمية؟ إنهم يعترفون صراحةً أنهم كانوا – قبل إنشاء خريطة التحرش– يعملون لمناهضة التحرش طوال سنوات عدَّة، لكن هذه التقنية أحدثت انفجارًا في المعلومات، واجتذابًا للعاملين، كان سيستغرق سنوات طويلة في التنظيم من دونها. أمَّا التقنية الرئيسة التي يستخدمونها، وهي منصة يوشاهيدي (Ushahidi)، فقد صُمِّمت أصلًا لتُستخدَم في مراقبة تزوير الانتخابات، واستُعمِلت كغيرها من برامج رسم الخرائط لأغراض مختلفة من النشاط الاجتماعي والسياسي، فيما يُسمَّى التقويض عن طريق تحديد المواقع عالميًّا.

وفي الواقع، فإن نموذج خريطة التحرش نشأ من نماذج أقدم لاستخدام نشاط الخرائط (Kreutz)، وقد استعملته جماعات ونشطاء في دول أخرى من العالَم (من اليمن إلى كندا)، بحيث تُحدِّد كل جماعة المواد الخاصة بها التي تُوافِق القيم الثقافية المحلية والحاجات خاصتها. من هذه الجماعات جماعة هولاباك التي تتبَّع التحرش الجنسي في الشارع، وتحتج عليه بجمع معلومات عن الأماكن والأفراد الذي يتحرشون بالنساء العابرات، ثم نشرها على شبكة الويب. وهذه العملية تُوضِّح بدقة كيف يتفاعل العالَم الحقيقي مع العالَم الافتراضي تفاعلًا فاعلًا مباشرًا. يوجد مثال آخر في هذا السياق، لكنه مختلف قليلًا، وهو استخدام نشاط الخرائط على يد مجموعات تسعى إلى إكساب الاحتجاجات في أماكن معينة عمقًا تاريخيًّا أكبرَ، مثل مشروع ريأكتيفيزم (Re:Acivism) الذي نُفِّذ في عدد من المدن، والذي يتضمن ألعاب تتبُّع (تناظُر) لتاريخ النشاط الاجتماعي في مجتمع ما، والتفاعل معه، باستخدام وسائط تحديد المكان التي تأخذ اللاعبين إلى مواقع مختلفة حدثت فيها احتجاجات مهمة في الماضي (Re:Acivism n.d).

تبدو هذه الألعاب قادرة على تعميق فهمنا لتراث الحركات الاحتجاجية، وعلى إلهامنا بالاستمرار في الالتزام، وتُعَدُّ نموذجًا مثاليًّا للعمل المتزامن، فيما يُسمَّى العالَم الواقعي والفضاءات الافتراضية. وقد خطا بعض النشطاء من خبراء التقنية خطوة أبعد من هذا باختراع جناح من التطبيقات يُسمَّى سوكي (Sukey)؛ لمساعدة المحتجين على تجنُّب القبض عليهم في «مراجل» الشرطة؛ وهي مجموعات وحشية تحوي العشرات من أفراد الشرطة المسلحين بمعدات مكافحة الشغب، الذين يحيطون بمجموعة من المحتجين بصورة خانقة، ويُطوِّقونهم على صورة قُمع، انظر الشكل (6–1). لهذا، تستعمل التطبيقات خرائط غوغل (mashup) و(Gps) والتشفير لمراقبة حركات الشرطة المباشرة بصورة آمنة.

يبدو أن سوكي قد فكَّرت في كل احتمال لتوفير الحدِّ الأقصى من فاعلية النشاط في مواجهة حواجز الاحتجاجات، فعمدت على تضمين موقع «تويتر» رابطًا يُسمَّى مواعدة سوكي (Sukeydating)؛ لمساعدة المحتجين المحبوسين على إيجاد «عشق الناشط». ومن نماذج التغريدات على «تويتر»، التغريدة الآتية: هل تعرف لماذا سُمُّوا بالمراجل؟ لأنهم ساخنون، ويتصاعد منهم البخار (Sukey Apps n.d.; Geere, 2001).

إن التكيف مع الأوضاع المحلية، واستخدام التنظيم المباشر التقليدي، هما اللذان حوَّلا المشروعات الرقمية الكثيرة في مجال النشاط الاجتماعي والسياسي من أدوات تقنية طريفة إلى وسائل فاعلة للتغيير الاجتماعي. ويمكن قول الشيء نفسه عن الاحتجاجات الرقمية بصفة عامة. فالاتصال المباشر بالعالَم الحقيقي بعيدًا عن مواقع لوحة المفاتيح هو ما يصل بالنشاط الشعبي على شبكة النت إلى أقصى تأثير له.

الشكل (6- 1): مرجل شرَطي في احتجاج بلندن عام 2011م

Courtsey: 1000 words/Shuttlestock.com

القرصنة، ونشر التسريبات على شبكة الإنترنت، والإرهاب الإلكتروني

للأسف، فإن ثلاثًا من صور أنشطة الاحتجاج الرقمية التي تثير الخلاف تُجمَع معًا في فئة واحدة؛ ما يُسبِّب خلطًا بينها. وهذه الصور التي يتعيَّن علينا تمييز بعضها من بعض، هي: العبث بالواقع أو قواعد البيانات أو إحداث تغيير فيها (نشاط القرصنة/ الهاكتيفيزم (hacktivism)، وتسريب الوثائق المؤسسية والحكومية (نشر التسريبات على شبكة الإنترنت/ ويكيليكينغ (wikileaking)، واستخدام شبكة النت في الترويج للإرهاب أو الاشتراك فيه (الإرهاب الإلكتروني/ سايبرتيروريزم).

تُعَدُّ القرصنة الإلكترونية ظاهرة متعددة الأوجه. فبناءً على صورة مستقاة من أفلام الغرب الأمريكية القديمة، يُميِّز بعض ممارسي هذا النشاط القراصنة ذوي القبعات البيضاء الذين يخترقون قواعد الأمن لأسباب غير خبيثة، مثل: اختبار نظام

أمني تُشرِف عليه السلطات المعنية، و إثبات فكرة ما، و تحقيق أهداف سياسية إيجابية (يشمل هذا النشاط نشطاء القرصنة). أمَّا القراصنة ذوو القبعات السوداء (يُطلَق عليهم أحيانًا اسم المخترقين) فيستعملون القرصنة لتحقيق مصالحهم الشخصية، أو لنوايا خبيثة، مثل: التخريب الإلكتروني، وانتحال هوية، وسرقة المصارف الإلكترونية. وفي إقرار ضمني بعدم التمييز الواضح بين هاتين الفئتين، ظهر نوع ثالث هو القراصنة ذوو القبعات الرمادية؛ إشارةً إلى ممارسات القرصنة الملتبسة.

من أهم أنواع نشاط القرصنة العصيان الرقمي أو الإلكتروني. وللعصيان المدني تراث حافل يعود -في الولايات المتحدة على الأقل- إلى ثورو (Thoreau)، ومِن أشهر مَن مارسه غاندي، ومارتن لوثر كينغ، وهو يضم عدَّة اتجاهات كبيرة بعضها محل خلاف. أمَّا أكثر صوره نقاءً وارتباطًا بالمبدأ فهو النقض (الكسر) المباشر لقانون يُعَدُّ ظالمًا أو عادةً اجتماعيةً معينةً جائرةً، مع تقبُّل عواقب نقض القانون في سبيل جذب الاهتمام إلى هذا الجور. من الأمثلة الكلاسيكية على ذلك، نقض قوانين التفرقة العنصرية في الجنوب الأمريكي المفروضة بقوة القانون في أثناء حركة الحقوق المدنية؛ فقد دخل آلاف المواطنين الأمريكيين السجن نتيجة الاحتجاج على هذه القوانين الجائرة.

يوجد اتجاه ثانٍ ينقض قانونًا غير مرتبط ارتباطًا مباشرًا بأيٍّ من صور الجور، ويتقبَّل العواقب. ومن الأمثلة الشهيرة عليه، دخول هنري ديفيد ثورو السجن لرفضه دفع الضرائب؛ لأن جزءًا منها كان يُخصَّص للإنفاق على الحرب المُعلَنة على المكسيك، التي عَدَّها حربًا ظالمةً (يوجد تراث عريق من العصيان المدني في الولايات المتحدة لمعارضة الحروب الظالمة). حين سأل صديق ثورو ومُعلِّمه رالف والدو إيمرسون (Ralph Waldo Emerson): ماذا تفعل في السجن؟ ردَّ عليه ثورو

بسؤاله المشهور: وماذا تفعل أنت خارج السجن؟ (أي، لماذا لا تحتج على حرب تُؤمِن أنت أيضًا أنه لا مُسوِّغ لها).

يوجد اتجاه ثالث يتبنى نقض القوانين المرتبطة بالظلم بصورة مباشرة أو غير مباشرة, مع تجنُّب الاعتقال وعواقبه. ونُقدِّم مثالًا أمريكيًّا أخيرًا، هو ثوار بوسطن المشهورون الذين كانوا يتخفون (على نحوٍ غير مقنع فيما يبدو) في صورة هنود يلقون كميات ضخمة من الشاي في ميناء بوسطن احتجاجًا على الضرائب البريطانية، ثم ينسلُّون من دون أن يتعرَّف إليهم أحد، أو يقبض عليهم حتى يعودوا إلى القتال في يوم آخر.

أمَّا اليوم فيُفضِّل معظم ممارسي العصيان المدني الإلكتروني النمط الثالث، وهو إحداث ضرر عن طريق أنشطة ملتبسة قانونيًّا أو غير قانونية صراحةً. ثم تجنُّب العقوبة بطمس آثارهم الرقمية. أمَّا الضرر الوحيد الذي يُحدِثه نشطاء القرصنة على شبكة الإنترنت فهو النيل من كرامة الشركات والحكومات، ومن سمعتها، وإحراجها عن طريق فضح ممارساتها غير الديموقراطية، أو كشف هشاشة أمنها. فإذا وقع ضرر اقتصادي على شركة ما عن طريق القرصنة، فإن القراصنة الإلكترونيين يُعلِّلون ذلك غالبًا بأن الضرر لا يُمثِّل سوى مبلغ صغير مقارنةً بالأموال التي تستجديها الشركات، أو تستعيرها من الناس والحكومة، أو تسرقها منهم.

ولا شكَّ في أن صورة القرصنة الإلكترونية التي حازت الاهتمام الأكبر في السنوات الأخيرة، هي تلك التي مارستها بعض الجماعات، مثل: ويكيليكس، وأنونيموس. وقد أشارت ويكيليكس إلى نفسها بأنها إحدى صور الصحافة الاستقصائية التي تعتمد على إطلاق صفارات الإنذار داخل الشركات والحكومات والمؤسسات العسكرية؛ لفضح الممارسات التي تَعُدُّها غير قانونية، أو ضارة بحقِّ الناس في المعرفة. أحرزت هذه المنظمة نجاحًا كبيرًا تَمثَّل في حصولها على البيانات السرية ونشرها إلكترونيًّا؛ لذا تعرَّضت لهجوم شديد وملاحقة قضائية مِن كل مَن يريدون أن يحتفظوا بأسرارهم،

وكان أخطر اتهام وُجِّه إليها تعريض ضباط المخابرات العسكريين والمدنيين للخطر بنشر بعض تسريباتها. وقد ردَّت على ذلك بأنها طمست كل اسم ورد ذكره في الوثائق التي نشرتها على شبكة الإنترنت.

وفي الواقع، فإن تسريب الوثائق السرية ليس بظاهرة جديدة. وتُعَدُّ فضيحة أوراق البنتاجون عام 1971م من أشهر هذه الحالات؛ إذ استنسخ موظف سابق في وزارة الدفاع تاريخًا سريًّا للحرب الأمريكية على فيتنام ونشرها. وقد صار التسريب الإلكتروني (أو الويكيليكينغ) أكثر من منظمة واحدة (فمجموعة القرصنة أنونيموس -مثلًا- أخذت تتوسَّع في استخدام هذا النمط من العمليات أيضًا)؛ ما أثار جدلًا واسعًا حيال حقِّ العامة في المعرفة، وحقوق الملكية الخاصة، وصور الأمن القومي المشروعة.

لا شكَّ في أن لكل حكومة الحقَّ في الإبقاء على بعض الأمور طي الكتمان، ولكن كل حكومة تدَّعي أنها ديمقراطية تسيء استخدام هذا الحقِّ في السرية، ليس لحماية مواطنيها، وإنما لمنعهم الاطِّلاع على أعمالها السيئة، ولا سيما الفظائع التي ترتكبها الحكومة. صحيح أنه لا توجد صيغة جاهزة لتمييز صور التسريب المشروعة من غير المشروعة (يحدث هذا بوسائل تناظرية لا رقمية)، غير أن المُسرِّبين الإلكترونيين أسدوا إلى العالَم معروفًا تُمثِّله المقولة الآتية: «اطرحوا هذه القضية بقوة على مائدة الحوار العام».

أمَّا الإرهاب الإلكتروني فيُمثِّل فئة أخرى مهمة من فئات النشاط السياسي الرقمي، ولمصطلح «الإرهابي الإلكتروني» دلالة ملتبسة شأنه في ذلك شأن مصطلح «القرصان الإلكتروني». فالمشكلة الكبرى في هذا المفهوم أنه قابل لتوسُّع لا نهائي. كان ساندور فيغ (Sandor Vegh) مِن أوائل مَن قالوا إن الحكومات يمكنها أن تثري المصطلح حتى يشمل أيَّ معارض، أو خصم تريد أن تنزع عنه صفة المصداقية، أو تُضيِّق عليه، أو تسجنه (Vegh, 2002). ولكيلا يحدث ذلك؛ يرى النقاد وجوب استخدام المصطلح

في سياقين رئيسين؛ أولهما: وصف الإرهابيين خارج شبكة الإنترنت الذين يستعملون الفضاءات الرقمية للاستمرار في إدارة خططهم الإرهابية. وثانيهما: وصف الأفراد، أو الجماعات، أو الكيانات الحكومية التي تستعمل القرصنة الإلكترونية وغيرها من التقنيات للقتل أو التدمير، علمًا بأنه توجد تعريفات أشمل يساء استخدامها دائمًا لقمع صور مشروعة من الاحتجاج.

ترتبط قضية الإرهاب الإلكتروني بقضية أكبر هي الرقابة الإلكترونية. فبينما يسهل شجب الرقابة على شبكة النت في الأنظمة الاستبدادية مثل الصين وإيران، فإن الأنظمة التي تزعم أنها ديمقراطية تبذل أيضًا جهودًا كبيرةً لوضع حدود للويب، والسيطرة عليه، ومراقبته. فهجوم حكومة الولايات المتحدة على تشيلسي ماننغ (Chelsea Manning)، وجوليان أسانج (Julian Assange)، وإدوارد سنودين (Edward Snowden) –مثلًا– كان على نحوٍ مبالغ فيه، ولا يتفق مع ما نُسِب إليهم من أفعال. وقد أثار ما كُشِف عنه عام 2013م من ضخامة كَمِّ التجسس الرقمي غير القانوني على مواطنين أمريكيين انزعاجًا شديدًا (Gellman 2013). فقد استخدمت الحكومة الأمريكية مصطلحي «الإرهاب الإلكتروني» و«الأمن القومي» بوصفهما مُسوِّغين بصفة متكررة لتجاوز الحدود المقبولة المطلوبة لحماية الشعب، فيما سُمِّي بدايةً بقانون باتريوت (محب الوطن) (Patriot)، ومَثَّل ذلك حلقات في سلسلة محاولاتها إضفاء الشرعية على اختراقها الواسع للفضاءات الرقمية؛ بغية التجسس على المواطنين الذين لا يواجهون أيَّ تهديد، وجمع معلومات عنهم. ولمَّا كان جزء من المعركة تقرير إذا كانت شبكة النت ستظل فضاءً عامًّا أو تنضوي تحت هيمنة الشركات والسيطرة الحكومية، فإن الرقابة اللصيقة على عملية التشريع التي تستهدف تقييد حريات الويب، أو السماح بالرقابة على شبكة النت والهواتف الخلوية، يجب أن تكون مهمة المواطنين في الدول جميعًا.

فنون الاحتجاج الرقمية

لا شكَّ في أن الفنون كلها تقريبًا قد تغيَّرت بظهور التقنية الرقمية، وظهرت صور جديدة من الفن لها أسماء عدَّة، مثل: فن الوسائط الجديدة، والفن الرقمي، والفن ذي الوسيط الحاسوبي. وأحد سبل مسح هذا الميدان الضخم هو النظر إلى جملة من أمثلة فن الاحتجاج السياسي بوصفها مُمثِّلة لاتجاهات أكبر في جعل الفنون رقمية بصفة عامة. والحقيقة أن مدى الوسائط الفنية والأساليب والصور المستخدمة في الاحتجاج الرقمي يتسع اتساعًا كبيرًا. لنبدأ بإحدى أكثر صور فنون الاحتجاج انتشارًا، وهي الملصقات التي جدَّدت حياتها في العالَم الرقمي. كانت جماعة أكت-أب (ACT-UP) التي تكافح مرض الإيدز رائدة في جعل فن الاحتجاج البياني رقميًّا؛ فقد استخدمت مختلف الصور، بدءًا بالملصقات الصغيرة، مرورًا باللوحات الكبيرة، وانتهاءً بالملصقات الضخمة، وقد فعلوا ذلك على الأرجح قبل عصر الإنترنت (Reed, 2005). صحيح أن نشر الملصقات وغيرها من الصور البيانية التوضيحية على شبكة الإنترنت له تأثير فاعل جدًّا، ويمكن أن يصل إلى آلاف الأشخاص فورًا، بيد أن أفضل منتجي الملصقات الاحتجاجية يدركون أنه من المهم أيضًا إعادة إنتاج أعمالهم، ونشرها في العالَم خارج الشبكة. ويدرك صُنَّاع الملصقات أيضًا (مثل أفضل منظمي الحركات الاجتماعية) أنه من المهم الوصول إلى الأشخاص الذين ليس لديهم سبيل للوصول إلى الثقافة الرقمية، وهم معظم سكان العالَم.

تُعَدُّ الجداريات شكلًا جماليًّا آخرَ ذا تاريخ طويل، ودور كبير في حركات الاحتجاج، وقد طرأ عليها تحوُّل في عصر الوسائط الجديدة. فبالرغم من أن الجداريات التقليدية التي تُرسَم على الجدران الحقيقية ما زالت تنبض بالحياة، فإن الجداريات الرقمية تُكمِّلها وتُعزِّزها؛ نظرًا إلى إمكانية صنعها وإعادة إبداعها حتى تتناغم مع المستجدات. مثال ذلك، ألما لوبيز (Alma Lobez) الأمريكية ذات الأصول المكسيكية

التي تصف نفسها بالناشطة الفنية؛ إذ كانت ترسم جدارياتها الاحتجاجية الصادمة بالطريقتين التقليدية والرقمية.

تمتاز الجداريات الرقمية من الجداريات الحقيقية بأنها قابلة لإعادة الإنتاج إلى ما لا نهاية؛ أي إنها غير مقيدة بجدار واحد في حي واحد، بحيث تظهر في أحياء كثيرة، فضلًا عن إمكانية تكبيرها، وإسقاطها على واجهة مبنى مساحته ضخمة. يمكن أيضًا إعادة إنتاجها بمختلف الحجوم، بدءًا بحجم رسوم قاعات العرض، فحجم بطاقة المعايدة، وحتى حجم الملصق الكبير (يمكن بهذا الحجم أن تصبح ملصقات حقيقية). صحيح أن الجداريات تستمد قوتها الخاصة أساسًا من حجمها ودوامها؛ أي إنها أكبر من الحياة، وقابلة للتحوُّل إلى علامات ثابتة في الأحياء، بحيث تعرض صورتها المُؤثِّرة على كل مَن يمرُّ أمامها، لكن هذه السمة لن تضيع؛ لأن الجداريات الرقمية قد تصل إلى هذا الحجم، ويمكن أن تكتسب هذا الدوام. والجداريات الموجودة اليوم يمكن أيضًا أن تُصوَّر، ثم يعاد إنتاجها بجودة تقترب من الأصل، باستخدام تقنيات رقمية تسمح للجداريات الكلاسيكية أن تنتقل إلى مواقع جديدة، وأن تدوم مُدَدًا أطولَ.

وكما هو الحال بالنسبة إلى الأشياء الرقمية كلها، فإن دعاة الفن الخالص أو التقليديين يرون أن الجداريات الرقمية ينقصها سمة إنسانية جوهرية. وهذا الرأي يشبه من أوجه عدَّة تفضيل الأسطوانات القديمة على الموسيقى الرقمية. ولحسن الطالع، فنحن لسنا مضطرين إلى الاختيار بينهما؛ لأن جداريات الأسلوب التقليدي ما زالت تُنتَج حتى اليوم. فإحدى أهم مؤسسات الإبداع الرقمي والحفاظ عليه في العالَم -مثلًا- هي مركز موارد الفن الاجتماعي والشعبي (Social and Public Art Resource Center :SPRC) الذي يستخدم الوسائل الرقمية في توثيق الجداريات الكلاسيكية التقليدية، والذي يلتزم اليوم بكلٍّ من الأشكال القديمة والجديدة في صنع الجداريات السياسية.

من جانب آخر، جدَّد فن الاحتجاج الساخر والتهكمي نفسه بسبب الثقافات الرقمية، ومن أجلها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك موقع سايبراسيرو (Cybracero) (Cybracero n.d).. بدأ هذا الموقع التهكمي مشروعًا طلابيًّا قام به أليكس ريفيرا (Alex Rivera) عندما كان طالبًا بكلية سوارثمور (Swarthmore College)، وتطور عن طريق محاولات مختلفة. يعمل هذا الموقع باستخدام الوجه المتجهم الذي يشبه روح الكاتب الشهير جوناثان سويفت (Jonathan Swift) في مقاله الشهير «اقتراح بسيط» (A Modest Propsal)؛ إذ يقترح علاج مشكلة المجاعة في أيرلندا بأكل الأطفال الرضع، ويهدف إلى أن يكون موقع أنظمة حلول المشكلات، وهي مؤسسة تسعى لحل مشكلة الهجرة اللاتينية المعقدة إلى الولايات المتحدة باستخدام الروبوتات التي يُتحكَّم فيها من المكسيك، بحيث تقطف الفواكه، وتقوم بأعمال الزراعة الأخرى من دون عبور الأجساد المكسيكية نفسها الحدود الأمريكية. وبهذا يمكن للنُّخب في الولايات المتحدة أن تستمتع بمزايا العمالة المكسيكية المهاجرة كلها من دون أن يقترب هؤلاء العمَّال منهم («سايبراسيرو» كلمة مركَّبة من كلمة «cybernetics»، وكلمة «bracero»؛ وهو الاسم الذي كان يُطلَق في عقود سابقة على العمَّال الذين كانوا يُجلَبون بالحافلات أو الطائرات إلى الولايات المتحدة ليقوموا بأعمال زراعية مرهقة، ثم يعادوا إلى حيث أتوا عند الانتهاء من العمل). يحاكي هذا الموقع اللامع الجاذب الخطاب البائس للشركات التي تعامل عمَّالها كأنهم وحدات عمل لا بشر. وهو يفعل ذلك بنغمة سليمة متقنة، حتى إن كثيرًا من طلابي ظنوا أنه يُمثِّل شركة حقيقية عندما عرضته عليهم من دون شرح (حتى إن عددًا منهم للأسف استحسن الفكرة). وبالمقابل، تعمد مواقع أخرى (مثل «استأجر زنجيًّا» Rent-a-Negro) إلى محاكاة الموقع التهكمي لتناول قضايا أخرى من العدل بين الجنسين والأعراق، حتى الحركة البيئية. فقد استخدمت الفرقة المسرحية التهكمية (The Yes Men) شبكة الويب -بالرغم من أنها متخصصة في العروض الحية- في نشر أخبار تشخيصهم المستفز للموظفين التنفيذيين في الشركات، وكبار مسؤولي الحكومة.

وفي السياق نفسه، فقد ساعد التركيز على المشاركة والتفاعل والتعاون في قدر كبير من الثقافة الرقمية على إعادة تكوين فنون الاحتجاج. وهذه الصفات قابلة للتطويع مع عملية الاحتجاج السياسي الجمعي. ففي كثير من هذه الأعمال، يكون الفنان منتجًا مشاركًا مع مَن كانوا يعرفون من قبلُ بأنهم الجمهور. وليس هذا بتطور جديد تمامًا في الفنون، لكنه –مرة أخرى– يتعزَّز ويتوسَّع بفعل الإمكانات التي تُوفِّرها الثقافات الرقمية. تسعى بعض هذه الأعمال أيضًا إلى تحدي العمليات الفنية الموغلة في الفردية، والأعمال الفنية التي كان لها طابع تجاري، تمامًا كما يرى آخرون أن شبكة النت تُقدِّم صورًا من التفاعل الاجتماعي أكثر تشاركية وأقل تجارية بصفة عامة.

وفيما يأتي أقدم مثالين طريفين للفن شديد التشاركية اللذينِ يتناولان مسألة حدود استخدام التقنية الرقمية؛ الأول: مشروع «مطاردة الحدود» (Border Haunt)؛ وهو حدث يحدث مرة واحدة، ويعتمد في بقائه على وجوده الإلكتروني على شبكة النت. فباستخدام تقنية جي بي إس، تمكَّن من تنفيذ احتجاج متميز (Border Haunt n.d)؛ إذ يموت كل عام أُناس كثيرون وهم يحاولون اجتياز الحدود المكسيكية الأمريكية بصورة غير قانونية، فهدفَ المشروع إلى تكريم مَن ماتوا، وإظهار كيف يمكن أن تصبح تقنيات المراقبة عدوَّة نفسها. دعا إيان آلان بول (Ian Alan Paul) مُنشِئ الحدث، أو مُيسِّره، جميع المتعاطفين مع قضية المهاجرين إلى المشاركة في التضليل العمد لضباط دوريات الحدود المكلفين بتعقب عابري الحدود. وقد اشترك نحو (700) فرد من (28) دولة حول العالم في دعوةِ دورية الحدود إلى تحديد أماكن وهمية لمهاجرين غير شرعيين محتملين، واستخدموا أسماء الراحلين الذين غرقوا، أو ماتوا عطشًا، أو أُطلِق عليهم الرصاص، أو هلكوا في محاولات فاشلة لعبور الحدود الخطرة. أدَّت هذه الأفعال إلى ارتباك ضباط الدورية حالًا، فساعدت مَن يريدون العبور، والأهم من ذلك أنها لفتت الانتباه، وكرَّمت أسماء المئات الذين فقدوا حياتهم في محاولات عبور سابقة.

أمَّا المثال الثاني فهو من جزء آخر من العالَم، وفيه يُستخدَم نوع مختلف من الأداة الجغرافية الرقمية، تُمثِّله خرائط غوغل (Google Maps). يُعرَف هذا الموقع باسم (The Wall–The World)، وقد فكَّر فيه ونفَّذه بولا ليفين (Paula Levine) وكريستوفر زيمرمان (Christopher Zimmerman)، وهو يُقدِّم لك خريطة للجدار العازل الإسرائيلي الذي يبلغ طوله (439) ميلًا، والذي أقامه الإسرائيليون بين دولتهم المحتلة (إسرائيل) والضفة الغربية لعزل الفلسطينيين عزلة تامة. بعد ذلك، يُطلَب إليك الاشتراك في المشروع عن طريق كتابة اسم البلدة أو المدينة التي تعيش فيها الآن. وما هي سوى لحظات حتى يُفرَض على مدينتك الجدار العازل للفلسطينيين؛ ما يُمثِّل حالك لو كنت تعاني هذا النوع من الفصل العنصري في مدينتك. وبحدٍّ أدنى من التعليق تظهر صورة بسيطة مُؤثِّرة توصِل واقعيًّا معنى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى بيتك.

تكشف لنا النظرة الفاحصة إلى السياسة الرقمية عن مشهد مختلط معقد. فعلى مختلف مستويات السياسة اليوم، يعتمد سؤال: هل يجعل العالَم الرقمي السياسة أكثر فاعلية أم أقل تأثيرًا؟ على الجماعات التي تستعمل المشاركة الرقمية لمصلحة المشاركة في العمل المدني، وعلى مقدار اتصاف عملها هذا بسعة الأفق والخيال.